الأنباء
الاربعاء 5 يونيو 2013

أكدوا أن هناك إجماعا نيابيا لإسقاط المقترح المثير للفتنة والبلبلة في الشارع

نواب: قرار «التشريعية» إلغاء قانون منع الاختلاط يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية

لاقى قرار لجنة الشؤون التشريعية الموافقة على اقتراح يقضي بالغاء قانون منع الاختلاط رفضا نيابيا واسعا، حيث صرح اكثر من نائب بأن هذا القرار يتنافى مع القيم والثوابت الاسلامية، مشيرين الى ان القرار جانبه الصواب وغير منطقي ومخالف للشريعة الاسلامية، واكدوا انهم سيعملون جاهدين لاسقاط هذا المقترح.

في هذا السياق، رفض النائب مبارك العرف بشدة موافقة اللجنة التشريعية على مقترح الغاء قانون منع الاختلاط، مؤكدا انه وزملاؤه في المجلس سيتعاونون لاسقاط ذلك المقترح الغريب في وقته وزمانه.

واضاف العرف، في تصريح صحافي، ان الغاء مقترح الغاء قانون منع الاختلاط يخالف مبادئ الشريعة الاسلامية والعادات والتقاليد التي جبل عليه ابناء الكويت، وبالتالي فإنه لن يقف مكتوف الايدي مع زملائه النواب لكي تمر مثل تلك المقترحات التي تهدف الى احداث بلبلة.

واكد ان قضية الاختلاط قد حسمت منذ سنوات في مجالس سابقة وتم التوافق على ذلك القانون، وبالتالي فإن الرجوع الى المربع الاول وادخالنا في سجالات ونقاشات عقيمة حول الاختلاط لن تجدي نفعا ويجب على المجلس التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي وتحقيق الرفاهية وتدعم التنمية.

ووصف العرف قرار اللجنة بأنه جانبه الصواب وغير منطقي ومخالف للشريعة الاسلامية، مؤكدا ان القرار

مبارك العرف

محمد الجبري

سعد البوص

العرف: إلغاء «منع الاختلاط» يهدف إلى إحداث بلبلة في الساحة

الجبري: على «التشريعية» مراجعة قرارها وإحالة المقترح إلى «التعليمية»

البوص: سيشهد ردة فعل سلبية في الشارع الكويتي

كان بمنزلة صدمة لكثير من اعضاء مجلس الامة.

وقال العرف في تصريح للصحافيين: لقد فوجئنا بقرار اللجنة التشريعية الذي نعتبره مخالفا للقيم والثوابت الاسلامية وكذلك للقانون المطبق حاليا، متمنيا من اللجنة التعليمية رفض هذا القانون في حال احالته اليها قبل رفعه الى المجلس.

واكد العرف انه من خلال الاتصال بكثير من النواب فقد ابدوا انزعاجهم وامتعاضهم من هذا القرار حيث اعلنوا صراحة رفضهم لقرار اللجنة.

وتابع: لقد تم انشاء جامعة صباح السالم في منطقة الشدادية وكذلك المعاهد التطبيقية بمنطقة العارضية على مبدأ فصل الطلبة عن الطالبات.

من جانبه، اعرب الجبري عن رفضه قرار اللجنة التشريعية الغاء منع الاختلاط في الجامعة والتطبيقي ومدارس التعليم الخاص، مؤكدا ان مثل هذا القرار مخالف لقيمنا وديننا، داعيا اللجنة التشريعية الى مراجعة قرارها واحالة الموضوع الى اللجنة التعليمية المختصة.

واكد النائب سعد البوص ان قرار اللجنة التشريعية بشأن السماح للاختلاط في الجامعات والمعاهد التطبيقية يتنافى مع الشريعة الاسلامية ويخالف القيم والمبادئ والثوابت الاسلامية، مبينا رفضه لهذا القرار.

وقال البوص، في تصريح له: هناك اجماع من اغلب النواب على رفض هذا القانون في حال عرض على مجلس الأمة، مطالبا مقدمي الاقتراح بسحب قانونهم قبل استفحال الموضوع الذي قد يشهد ردة فعل سلبية من الشارع الكويتي.

من جانبه، استنكر النائب د.عبدالرحمن الجيران موافقة اللجنة التشريعية على اقتراح الغاء منع الاختلاط في الجامعات وكليات التطبيقي، واعتبر الموافقة قراءة غير صحيحة للدستور الكويتي والساحة الاجتماعية والموروث التاريخي للتعليم في الكويت، وهو موروث يدعو للفخر بحق المسيرة التعليمية وما تم تحقيقه من انجازات في جميع التخصصات محليا وعالميا.

واعتبر النائب الجيران الموافقة عودة للوراء غير مبررة وليس لها ما يسوغها في ظل التحديات التي تواجه مسيرة التعليم، لافتا الانظار الى اهمية تحديد الاولويات وتقديمها على ما دونها من الامور، خاصة اننا في ختام دور الانعقاد الاول.

واشار الى ان الاقتراح في حال عرضه على المجلس فسيتم رفضه جملة وتفصيلا لمعارضته الصريحة لثوابت الاسلام واخلاقه وآدابه، مطالبا ان يظل محراب التعليم بعيدا عن كل ما من شأنه الاخلال او تعويق التحصيل العلمي.

وقال الجيران: ولعل الاحصائيات المنشورة في اميركا واستراليا وكندا وفرنسا وبريطانيا عن معدلات جرائم الاغتصاب في الجامعات تعتبر مؤشرا واضحا ودليلا واقعا يعبر عن مدى معاناة المجتمع الدولي من هذه الآفة رغم توافر الحريات غير المنضبطة بوازع الاخلاق والقيم، ففي تقرير الامم المتحدة 1999 يفيد بأن الاغتصاب هو اكثر الجرائم المبلغ عنها في استراليا وكندا واميركا، وتقرير الـ «اف.بي.آي» لعام 1960 نشر في المواقع الرسمية ان عدد 2,836,442 حالة اغتصاب تم التبليغ عنها فقط في الجامعات، هذا الى جانب الحالات التي لم يتم الابلاغ عنها، اما معدلات الاغتصاب اليوم فقد فاقت التوقعات.

وفي الختام، اشاد النائب بالموقف المبدئي للنواب الذين ابدوا استياءهم من هذه الموافقة، داعيا الجميع للوقوف صفا واحدا ضد هذا المقترح غير الملائم لطبيعة المجتمع الكويتي.

توضيح

توضيحاً لما ذكر امس الأول في اجتماع لجنة حماية الاموال العامة في مجلس الامة قال الوزير والنائب السابق احمد باقر: لم أذكر ما حرفيته ان «صفقة الداو خاسرة وإنما ما اوردته كان وجود الكثير من الانتقادات والشكوك التي وصلتنا في ذلك الوقت من بعض الاقتصاديين والمتخصصين حول الصفقة».

احمد باقر

عاشور: ما الجمعيات الخيرية المتقدمة بطلب ترخيص لجمع التبرعات؟

وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي قال في مقدمته إنه بعد زيارة وفد لجنة الشؤون الخارجية لجمهورية ميانمار تبين عدم وصول اي مساعدات مالية من الكويت الى المسلمين المتضررين نتيجة الاحداث المؤلمة هناك مستفسرا عن الجمعيات الخيرية التي تقدمت بطلب ترخيص يجمع التبرعات؟ وهل تم اعطاؤهم اذنا بالترخيص ومتى؟ وكم حصيلة التبرعات التي تم جمعها خلال هذه الحملة للمتضررين لكل جمعية من هذه الجمعيات؟ وهل تم توصيل هذه الاموال؟ وكيف؟ وعن طريق اي جهة؟ وهل حملة جمع التبرعات مستمرة والى متى؟ وما اجراءات الوزارة لجمع التبرعات في مثل هذه الحالات وكيفية متابعتها من قبل الوزارة؟ وهل تم تسجيل اي ملاحظات او وجود تقرير حول هذه القضية مع تزويدي بنسخة من المستندات حول جميع هذه الاسئلة؟

صالح عاشور

الزلزلة: قانون الـ «B.O.T» قاعدة تشريعية اقتصادية للاستثمار الجيد

أعلن رئيس اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة: ان هناك توافقا نيابيا حكوميا بشأن التعديلات على قانون الـ «B.O.T».

وقال في تصريح للصحافيين: ان المالية شكلت فريقا من النواب والحكومة انتهى امس من مناقشة المرسوم بقانون الذي قدمته الحكومة بالاضافة الى اقتراحات النواب، ويوجد اتفاق مبدئي على التعديلات.

وذكر الزلزلة ان اجتماع اليوم والذي سيحضره وزير المالية سيكون ماراثونيا للانتهاء من التعديلات حتى يتم رفعها الى المجلس للتصويت عليها في الجلسة المقبلة واعتبر الزلزلة: ان قانون الـ B.O.T قاعدة اقتصادية وتشريعية للاستثمار الذي نتطلع اليه.

د. يوسف الزلزلة

معصومة: «التشريعية» أقرت قانون إصدار المعاملات الإلكترونية

اجتمعت اللجنة التشريعية البرلمانية اليوم (امس) بحضور وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الاسكان سالم الاذينة والجهات المعنية بالحكومة الالكترونية والمعلومات وتمت الموافقة على مشروع قانون اصدار المعاملات.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة معصومة المبارك في تصريح للصحافيين ان انجاز هذا القانون يعتبر نقلة نوعية في التعاملات الالكترونية، حيث ان الكويت الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها غطاء تشريعي للتعاملات الالكترونية، متمنية مناقشته في الجلسة المقبلة حتى تكتمل الاجراءات التي تخص هذا القانون والتي نحن في امس الحاجة لها في اطار تطوير الممارسة الالكترونية، علما انه سيلحقها فيما بعد قانون الجرائم الالكترونية الذي يعتبر الحلقة الاخرى في هذا الجانب. من جانب آخر، قالت المبارك: بالنسبة لاقتراح بقانون بالغاء مواد من قانون منع الاختلاط في الجامعات والمعاهد، انا لا استطيع ان افهم هذه الفزعة من بعض الاخوة النواب ضد هذا الاقتراح وبهذا الشكل الذي خرج عن اطار الرأي والرأي الآخر، لذلك اقول من لديه رأي يجب ان يحتفظ برأيه لحين مناقشة القانون في قاعة مجلس الامة، لكن ان تصل الامور الى اتهام من وافق على هذا القانون او من اقترحه انه ناشر للرذيلة ويدفع باتجاه الفساد في المجتمع الكويتي فهو امر خارج عن الدور النيابي، مشيرة الى ان من قال ان اللجنة التشريعية تجاوزت دورها فهو لا يفهم دور اللجنة في مجلس الامة جيدا، فجميع الاقتراحات بقوانين تحال الى اللجنة لكي تبدي رأيها، لذلك اقول نعم القانون اقر من قبل اللجنة لعدم وجود مخالفة دستورية به، وبعد ذلك تتم احالته الى اللجنة المختصة وهي اللجنة التعليمية والتي لها كامل الحرية ان يوافقوا عليه او لا يوافقوا ثم بعد ذلك يحال تقريرهم الى مجلس الامة للتصويت عليه، وبذلك فهو عمل نيابي وليس كما يدعيه البعض انه مثير للفتنة والفساد والرذيلة. واختتمت المبارك تصريحها حول قانون مساعدة الاعانة الاجتماعية للمرأة الكويتية مبينة ان هناك تعديلا سيجرى عليه بحيث لا يتم التمييز بين المرأة المتزوجة والمحتاجة المساعدة، بغض النظر عن جنسية الزوج، فالمعني من موضوع المساعدة هي المرأة، وبالتالي لا يجوز ان يكون هناك تمييز ضد المرأة، وكفانا هذا الشيء.

د. معصومة المبارك

العدوة لتمديد خدمة العسكريين البدون والخليجيين

ناشد النائب خالد العدوة سمو رئيس مجلس الوزراء انهاء معاناة العسكريين البدون والخليجيين والاسراع في تمديد خدمتهم، مؤكدا ان تمديد الخدمة اقل تقدير يمكن ان نقدمه اليهم لاسيما ان مواقفهم البطولية في احلك الظروف شاهدة على انتمائهم وحبهم للبلاد.

وطالب العدوة بسرعة البت في عودتهم وانتظامهم في اعمالهم، خصوصا بعد ان انهوا اجراءات الفحص، مؤكدا ان ذلك الامر سينعكس على اعمالهم وعلى المؤسسة العسكرية بشكل عام.

متمنيا الا يستمر الوضع على ما هو عليه حاليا خاصة ان هؤلاء العسكريين لديهم عوائل ومتطلبات شهرية ولا يمكن ان نعصف بحياتهم على ذلك النحو المفاجئ.

خالد العدوة

خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول بديوان النسيس تحت عنوان «المقاطعة هي الضرورة»

ائتلاف المعارضة: لن نتراجع عن الإصلاحات السياسية

أكد أعضاء ائتلاف المعارضة انهم لن يتوقفوا عن تقديم اي جهد للإصلاح السياسي والحكومة البرلمانية، مؤكدين ان مقاطعة الانتخابات مطلب شعبي وتأكيد لحق الأمة في السيادة، جاء ذلك خلال ندوة ائتلاف المعارضة التي أقيمت مساء أول أمس بديوان النسيس بعنوان «المقاطعة هي الضرورة».

وقال النائب السابق د.جمعان الحربش: ماذا نقول لراشد وبدر المعتقلين وللبراك وفيصل المسلم الملاحقين قضائيا؟ هل نقول خضعنا للسلطة؟ لا والله، مشيرا الى ان حل مجلس 2012 باطل، فكيف تعطل ارادة الأمة ويُحل مجلسها بسبب خطأ اجرائي قامت به الحكومة؟

وأضاف «ان أعضاء المحكمة الدستورية سيسألهم الله ثم التاريخ عن حكمهم ونحن رضينا بحكم إبطال مجلسنا رغم عدم قناعتنا به، أُبطل المجلس وضُرب الناس ولم نشأ بأن يكون الشعب في مواجهة المحكمة».

وبيّن الحربش ان تحصين المرسوم يعني ابطال الوثيقة وان أبطلت الوثيقة سيكون الحراك أخطر مما سبق، قائلا «من يعتقد ان الهدوء هو قبول من الشعب فإنه واهم فالشعب لم ولن يخضع».

وأوضح الحربش «إذا تم تحصين المرسوم أقول للمحكمة لن يكون من المقبول ان نشارك في قواعد اللعبة التي تحددها السلطة، وان ألغي الدستور في 16 يونيو فالقادم كما ذكر خالد السلطان أسوأ مما فات».

من جانبه، قال النائب السابق علي الدقباسي: أسأل الله ان يحفظ الشباب الذين ينتظرون حكم القضاء خلال الفترة المقبلة، مؤكدا ان ائتلاف المعارضة لن يتوانى عن تقديم اي جهد للإصلاح السياسي والحكومة البرلمانية ولن نتراجع عن ذلك.

وأضاف الدقباسي «المقاطعة لا تهدف الى العناد وانما هي ثبات على المبدأ لأن الهدف ليس الكرسي وإنما الهدف هو الاصلاح كما انه مطلب شعبي وتأكيد لحق الأمة في السيادة».

وقال النائب السابق فيصل اليحيى: «أسأل الله الفرج لاخواننا المعتقلين ومن يجرجرون يوميا بالمحاكم ويضحون بوقتهم وعملهم للوطن».

وقال اليحيى: يجب ان تكون حكومة الكويت معبرة عن ارادة الأمة وليست ارادة فرد، متسائلا: هل الشروط الموضوعية المقررة في المادة 71 متوافرة بمرسوم الضرورة؟ وان كانت متوافرة فعلى المحكمة الدستورية ان تبينها، ملمحا الى انه من الخطورة ان تتجنب المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد.

وعن حكم الدستورية قال اليحيى: انتصارا للدستور واجب على المحكمة ان تقرر بطلان مرسوم الصوت الواحد الذي أبطلته الأمة سلفا في المقاطعة. وأضاف: المحكمة الدستورية بدل ان تنتصر للدستور انتصرت للانقلاب عليه عندما حل المجلس في عامي 76 و86، مشيرا الى ان هذه سابقة خطيرة في تاريخ المحكمة الدستورية ويجب على القضاء العدول عن اقرارها.

وطالب اليحيى بحكومة بكفاءات تنطلق بالبلاد للتنمية يقودها مواطن كويتي كفؤ تحت رقابة الأمة.

وقال: المشكلة اننا نحصر نفسنا في خيارات ضيقة يذهب ناصر فيأتي جابر يذهب جابر وقد يأتي أحمد أو مشعل.

وأكد د.محمد حسن الكندري ان اي تجاوز لسلطة الشعب هو تجاوز لإرادة الأمة، القضية ليست صوتا او صوتين وانما تجاوز الدستور وارادة الأمة بشكل منفرد، مشيرا الى انه اذا تم تحصين المرسوم فسنتخوف من السلطة القضائية فالقضية واضحة.

وقال زايد الزيد: ان الدول الكبرى اشترطت المحافظة على الدستور لتحرير الكويت من الغزو، مشيرا الى انهم عبثوا بـ 182 مادة بالدستور وهم ليسوا متمسكين الا بالمادة الرابعة وهم يريدون اسقاط التهم السياسية لكنهم يريدونها عن طريق طلب بعض الشخصيات.

● ناصر الوقيت

د. جمعان الحربش

علي الدقباسي

فيصل اليحيى

د. محمد الكندري

الحربش: إبطال مجلس 2012 عطل إرادة الأمة

الدقباسي: الإصلاح مطلب شعبي وتأكيد لحق الأمة في السيادة

اليحيى: نطالب بحكومة كفاءات يقودها مواطن كويتي كفؤ

كشف عن تعديل قدمه على القانون يحدد حالات الاستحقاق

الشليمي يطالب باستمرار صرف المساعدات الاجتماعية للكويتيات المتزوجات من غير كويتي

أكد النائب خالد الشليمي ان الفترة الماضية شابها العديد من ردود الافعال حول المساعدا العامة والخاصة والتي تصرف للكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، مبينا ان ردود الحكومة لا تلبي الرغبات خصوصا ان هؤلاء المواطنات ليس لهن ذنب وان الزواج نصيب للمرء فيتزوجن من غير كويتيين.

واضاف الشليمي «عند صدور قانون المساعدات استبشرنا خيرا ولكن الخلل في حالات الاستحقاق» مبينا ان الازواج من فئة غير محددي الجنسية لا يستطيعون استخراج تقارير طبية، مشيرا الى انه وبعضا من زملائه النواب قدموا تعديلا على حالات الاستحقاق بحيث يتم الغاؤها، موضحا ان هذه الفقرة هي اساس ربط الامور جميعها.

وطالب الشليمي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بوقف العمل في هذا القانون خصوصا ان هذا الامر يتعلق بصلاحيات يملكها وزير الشؤون واستثناءات خاصة بالوزير، مشيرا الى انه سيتقدم بتعديل بحيث يشمل الحالات التي ظهرت بعد تقديم القانون.

واختتم الشليمي تصريحه قائلا: اناشد وزير الشؤون وقف تطبيق هذا القانون لانه يتعلق بالمرأة الكويتية والعيش الكريم لها ولاسرتها وكذلك للانفاق على ابنائها ورعايتهم من خلال تلك المساعدة والتي تقدمها الوزارة مشكورة لهذه الفئات.

خالد الشليمي

دعا إلى ضم طلبة الإجازات الدراسية لصندوق دعم الطلبة

عبدالله لتشغيل المعلمين البدون في الصيف

تقدم النائب د.خليل عبدالله بأربعة اقتراحات برغبة طالب في الأول منها بتحديد المسؤولية الخاصة بخدمات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وبطيئي التعلم وفك الارتباط والمسؤوليات بين الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة ووزارة التربية. كما طالب عبدالله في اقتراحه الثاني بتوفير عمادة وشؤون الطلبة بجامعة الكويت لعدد من الموظفين المختصين بمساعدة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكتابة أثناء الاختبارات والامتحانات القصيرة في الجامعة والتعليم التطبيقي.

واقترح في المقترح الثالث بتشغيل المعلمين من فئة البدون في الفترة الصيفية بدلا من انقطاعهم عن العمل او صرف رواتب لهم اسوة بزملائهم المعلمين. ودعا في اقتراحه الرابع الى ضم طلبة الاجازات الدراسية في الشرائح المستفيدة من صندوق دعم الطلبة.

د. خليل عبد الله